وجه أسئلة إلى الخالد والجراح والصبيح والصالح

العريبد يسأل 4 وزراء عن نشاط شركة الدرة للعمالة المنزلية

أعلن النائب فراج العربيد عن تقديمه 4 أسئلة برلمانية إلى 4 وزراء هم كل من نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزيرة الشؤون الاجتماعية ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية حول شركة الدرة للعمالة المنزلية وما إذا كانت قد مارست نشاطها في طلب العمالة .

أنس الصالح

ونص السؤال الأول لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح على ما يأتي:

انشئت الشركة وفقا للقانون رقم 69 لسنة 2015 نهاية يناير 2017 والغرض منها القيام بكافة اعمال استقدام وتشغيل العمالة المنزلية داخل الكويت وتقديم كافة خدمات الرعاية المنزلية والأسرية مع تأهيل العمالة وتدريبها في مراكز متخصصة وعقد الدورات التدريبية والتثقيفية للعمالة المرشحة للعمل في البلاد لاكسابها قدرا من المعلومات عن ثقافة وتقاليد وعادات المجتمع والأسر الكويتية برأسمال قدره ثلاثة ملايين دينار كويتي وقد تم تشكيل مجلس إدارتها برئاسة إياد السميط وهو ممثل هيئة الاستثمار في هذه الشركة ، وقد مر على تأسيس الشركة وتشكيل مجلس الإدارة ما يقارب العام.

.. يرجى الإجابة عن الآتي:

1– ما خبرات مجلس الإدارة في عملية استقدام العمالة للبلاد ؟ وهل تم تدريب ممثلي الجهات الحكومية على هذا المجال الجديد؟

يرجى تزويدنا بالسيرة الذاتية لجميع أعضاء مجلس إدارة شركة الدرة للعمالة.

2– حتى تاريخ ورود هذا السؤال ما قيمة الاموال التي تم صرفها من رأسمال الشركة؟ وهل نجحت في استجلاب عمالة منزلية حتى الآن؟

يرجى تزويدنا بكشف المصروفات على هذه الشركة منذ تأسيسها وحتى هذه اللحظة مشفوعة بتفصيل بنود الصرف المختلفة.

3– ما صحة فشل مجلس الإدارة في إقناع الدول المصدرة للعمالة للتعامل مع هذه الشركة الحكومية ؟ وماعدد تلك الدول؟

يرجى تزويدنا بالمراسلات الخاصة بين الشركة والجهات المعنية في الدول المصدرة للعمالة.

4– هل وردت للهيئة تقارير تفيد بعراقيل واجهتها الشركة مع مكاتب الاستقدام الخارجية ؟ وما الإجراءات المتخذه حيال ذلك؟

5– وفقا للنظم المتبعة متى يتم تقييم اداء مجلس إدارة الشركة المذكورة ؟ وفي حال عجز مجلس الإدارة عن أداء مهامه ماالشروط والإجراءات المتبعة لإعفائه؟

6– ماقيمة المكافآت والبدلات التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة بشكل شهري؟

يرجى تزويدنا بكشوف رسمية توضح هذا البند لكل شخص على حدة.

7– هل تم وضع نظام لرواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية للشركة ؟ وما جنسيات كل موظفين تلك الإدارة؟

برجاء إرفاق كشوف تفصيلية مشفوعة بأعداد الموظفين وجنسياتهم وسيرتهم الذاتية كل على حدة.

ونص السؤال الثاني إلى وزيرة الشؤون الإجتماعية هند الصبيح على ما يأتي:

وزيرة الشؤون

ورد ضمن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن انشاء شركة للعمالة المنزلية ، دور كبير لوزارة الشؤون في تنفيذ هذا القانون عبر قطاعي هيئة القوى العاملة واتحاد الجمعيات التعاونية.

.. يرجى الإجابة على الآتي:

1– ماعدد أذونات العمل التي أصدرتها الهيئة لشركة الدرة للعمالة حتى تاريخ ورود هذا السؤال ؟

يرجى ذكر الأعداد قرين كل مهنه للعمالة وجنسيات أصحاب هذه الاذونات.

2– الى أين وصل قطاع التعاونيات في تأسيس وإنشاء مراكز وفروع الشركة في الجمعيات التعاونية للمحافظات الست؟

النائب فراج العربيد

يرجى الاجابة بالمخاطبات الرسمية الدالة على ذلك مع توضيح العراقيل إن وجدت في هذا الموضوع.

3– هل حددت هيئة القوى العاملة أعداد أذون عمل للشركة ؟ وهل خصصت لجنسيات معينة؟

4– ماعدد أذونات العمل التي تم إصدارها لمكاتب العمالة المنزلية في البلاد منذ بداية العام حتى تاريخ ورود هذا السؤال ؟

يرجى تزويدنا بكشوف الاذونات مقرونة بالمكاتب المعنية كل مكتب على حده وجنسيات أصحاب الأذون ومهنهم .

5– ما المدة التي يستغرقها إصدار إذن العمل للعمالة المنزلية للمكاتب الخاصة ؟ وهل يندرج ذلك على شركة الدرة؟

وزير الداخلية

ونص السؤال المقدم إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح على ما يأتي:

يناط بوزارة الداخلية دور مهم في عمل شركة الدرة للعمالة ، ويشغل اللواء طلال معرفي عضوية مجلس إدارتها ، كما أن الوزارة تقوم بدور كبير من خلال عملية إصدار تأشيرات الدخول والاقامة للعمالة الراغبة بهذا المجال في البلاد .. يرجى إفادتنا بالآتي:

1– ما عدد الدول التي طلبت شركة الدرة للعمالة السماح لها بإصدار تأشيرات لرعاياها للعمل في البلاد ؟ وهل تمنع الداخلية جنسيات معينة عنها؟

2– ترددت أنباء عن سعي الشركة المذكورة الطلب من دول لم يدخل لها رعايا سابقا للعمل المنزلي .. هل تمنع الداخلية إصدار تأشيرات لهذا المجال من أسيا أو اوروبا الشرقية أو بعض الدول الافريقية .؟ وما الأسباب؟

3– ماعدد التأشيرات التي تم إصدارها لمكاتب العمالة المنزلية الخاصة ؟ وماعدد التأشيرات التي تم إصدارها لشركة الدرة منذ بداية العام حتى ورود هذا السؤال؟

يرجى تزويدنا بالكشوف المقارنة للجهتين مشفوعة بجنسيات أصحاب التأشيرات.

4– ما إجراءات إدارة العمالة المنزلية بوزارة الداخلية تجاه أرباب العمل المنزلي ؟ وهل يتم تحميلهم تكاليف ترحيل العامل أو العاملة خلال مدة الكفالة؟

يرجى التوضيح والمقارنه بين كفيل رب العمل من المكاتب الخاصة وشركة الدرة الحكومية .

وزير الخارجية

ونص السؤال المقدم إلى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد على ما يأتي:

1– هل وردت لوزارة الخارجية من سفاراتها موافقات لرعايا دول مصدرة للعمالة المنزلية لشركة الدرة ؟ وهل رفضت بعض الدول التعاون معها في هذا المجال؟

يرجى تزويدنا بعدد الدول التي وافقت والدول التي رفضت إن وجد.

2– ما دور سفارات دولة الكويت في الدول المصدرة للعمالة بمساندة الشركة الحكومية ودعمها لدى تلك البلدان؟

3–هل تمت مفاوضات مع الجهات المعنية في جمهورية الهند أفضت الى السماح لرعايا ها من الإناث للعودة للعمل في البلاد ؟ وهل هناك شروط معينة لتلك الموافقات؟

4– هل باشرت السفارات الكويتية في مخاطبة الجهات الرسمية لبلدان جديدة يمكن تصدر العمالة المنزلية للكويت؟

5– ما صحة الانباء التي انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي قبل فترة عن تكاليف استقدام العمالة المنزلية من بعض الدول؟ وهل قامت سفارات دولة الكويت بدراسات من هذا النوع سابقا؟

في حال الإجابة بالنفي لماذا لا يتم الايعاز لتلك السفارات بإعداد قائمة بالاسعار لشركة الدرة؟

6– هل تقوم سفارات دولة الكويت في الدول المعنية باعتماد مراكز الكشف الصحي والتدريب المهني سواء للمكاتب الكويتية الخاصة أو لشركة الدرة للعمالة ؟

إذا كانت الإجابة بالنفي.. فما الأسباب التي تمنع سفارتنا بالقيام بهذه المهمة؟

7– هل وردت للخارجية طلبات من شركة الدرة للعمالة للدخول إلى أسواق جديدة في دول العالم؟

بعد معلومات عن ارتباطه بجهات أخرى في القطاع الخاص

النائب خليل عبدالله يسأل الروضان عن المستشار القانوني لجهاز حماية المنافسة

أعلن النائب د.خليل عبد الله عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن المستشار القانوني لجهاز حماية المنافسة وارتباطه بجهات أخرى في القطاع الخاص.

ونص السؤال على ما يأتي:

نمى إلى علمي أن المستشار القانوني لجهاز حماية المنافسة لا يعمل بصفة دائمة بالجهاز وتربطه أعمال بجهات أخرى في القطاع الخاص.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– كشف بعدد المستشارين القانونين بجهاز حماية المنافسة، متضمناً بيانا بالمؤهلات العلمية وسنوات الخبرة العملية والمسمى الوظيفي وتاريخ التعيين والجهة الإدارية التي يشغلها كل منهم على حدة.

2– تزويدي ببيان عن المرتبات والمزايا المالية الأخرى التي يتقاضاها المستشارون القانونيون بجهاز حماية المنافسة من تاريخ تعيينهم حتى طرح هذا السؤال.

3– تزويدي بنسخة من العقود المبرمة مع المستشارين القانونيين الحاليين متضمناً المرفقات التي تمت بخصوص الموافقة على تعيينهم، كلٌ على حدة.

4– تزويدي بنسخة من صورة إقامات المستشارين القانونيين المدونة على جوازات السفر لكل منهم على حدة توضح اسم الكفيل التي يتبع له كل منهم.

5– هل يوجد في جهاز حماية المنافسة مستشار قانوني يعمل في الوقت نفسه بالقطاع الخاص والذي تتعارض أعماله مع طبيعة عمله بجهاز حماية المنافسة؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما أسباب الاستعانة بمستشار قانوني وافد خارج كفالة جهة عمل الجهاز؟ وهل تجيز النظم واللوائح عمل وافد في جهاز حكومي يعمل فيالوقت نفسه في قطاع خاص بالمخالفة لقانون ونظام الخدمة المدنية ولقانون العمل الكويتي؟ وما اختصاصات العمل المكلف بها والتي لا يمكن لغيره من المستشارين القانونيين العاملين بجهاز حماية المنافسة القيام بها؟

النائب خليل العبدالله

.. ويسأل الصبيح عن أهداف الجمعية الليبرالية الكويتية

أعلن النائب د.خليل عبد الله عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن أهداف وغايات ونشاط الجمعية الليبرالية الكويتية.

ونص السؤال على ما يأتي:

نظراً لإشهار بعض الجمعيات الأهلية والخيرية، واستناداً للقانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته والقرارات المنفذة له، وعملاً بنصوص قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (48/أ) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنظيمية للجمعيات، وما تضمنه القرار على أن تخضع الجمعيات من حيث إنشائها وتنظيمها والإشراف عليها لأحكام اللائحة المرفقة للقرار، وحيث تضمنت اللائحة بعض المواد والتي أبرزها حظر مباشرة الجمعية الخيرية أي نشاط قبل صدور قرار إشهارها وفقا لأحكام القانون.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى تم تقديم طلب إشهار الجمعية الليبرالية الكويتية؟ مع تزويدي بكشف يتضمن الأعضاء المؤسسين للجمعية.

2 – من الشخص الذي تقدم بطلب إشهار الجمعية الليبرالية الكويتية؟ مع بيان صفته القانونية.

3 – هل تم استيفاء شروط ومتطلبات إشهار الجمعية الليبرالية الكويتية كافة؟

4 – ما أهداف وغايات ونشاط الجمعية الليبرالية الكويتية؟

5 – هل تمت الموافقة على طلب إشهار الجمعية الليبرالية الكويتية من لجنة إشهار وتقييم وحل الجمعيات الأهلية؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فمن اللجنة التي قامت برفض طلب الإشهار؟ وهل يعد ذلك موافقاً لقانون اشهار الجمعيات الأهلية ولائحتها التنفيذية؟ فإذا كان مخالفاً فما مبررات رفض الإشهار؟ أما إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تحديد تاريخ إشهار الجمعية رسمياً وتزويدي بنسخة من قرار الإشهار الصادر من الوزارة ونسخة من صدور قرار الإشهار بجريدة كويت اليوم.

6 – هل تم أخذ موافقة إدارة الأدلة الجنائية بوزارة الداخلية على الأعضاء المؤسسين للجمعية الليبرالية الكويتية؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بالمراسلات الخاصة بطلب التدقيق على المؤسسين وكتب وزارة الداخلية بالموافقة على أسماء وسجل أعضاء الجمعية المؤسسين محدداً فيها تواريخ الموافقات.

7 – هل طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من المؤسسين التوقيع على تعهد بالتنازل عن المطالبة بتوفير مقر وميزانية؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما الأسباب؟ مع بيان ما إذا كان هذا الإجراء مطابقاً للنظم واللوائح الخاصة بإشهار الجمعيات الأهلية.

8 – هل تم التفاوض قبل التقدم لإشهار الجمعية الليبرالية بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع الأعضاء المؤسسين للجمعية لتغيير الاسم؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما الغاية لمحاولة تغيير الاسم وأسباب طلب تغيير الاسم؟ وما الأسماء المقترحة التي تقدمت بها الوزارة كاسم للجمعية في ذلك الوقت؟ وهل هذه الحالة الأولى التي تطلب فيها الوزارة تعديل اسم جمعية أهلية أو هناك سابقة لمثل هذه الحالات؟

9 – هل حصلت الجمعية الليبرالية الكويتية على الموافقات كافة اللازمة من الإدارات المعنية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بنسخ من تلك الموافقات.

10 – في حال تم رفض إشهار الجمعية الليبرالية الكويتية فهل تم إبلاغ المؤسسين رسمياً؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما أسباب ومبررات الرفض؟ مع تزويدي بكتاب الرفض الموجه للمؤسسين والتظلمات التي تقدم بها الأعضاء أو أحد الأعضاء المؤسسين لمعرفة أسباب الرفض وردود الوزارة على التظلمات، وإذا لم ترد الوزارة على التظلمات فيرجى تبرير هذا الإجراء السلبي.

11 – كشف بعدد وأسماء الجمعيات ذات الطابع الديني واللجان التابعة لها واللجان الخيرية الدينية المرخصة رسمياً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، محدد فيها تاريخ الإشهار وموقع المقر وقيمة الميزانية المخصصة لكل منها سواء للجمعية أو اللجان التابعة لها، مع إرفاق نسخ من القرارات الصادرة بإشهارها والموافقة على إقرارها والصادرة بجريدة كويت اليوم.

أكد إرتفاع أسعار «الخدم» سبب التأخر في التشغيل

العتيبي يسأل عن أسباب عدم ممارسة «الدرة للعمالة المنزلية» أعمالها حتى الآن

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح في شأن عدم ممارسة شركة الدرة للعمالة المنزلية أعمالها في تلبية رغبات المواطنين في جلب العمالة حتى الآن.

وجاء في مقدمة السؤال ما يأتي:

في أكتوبر 2016 تأسست شركة الدرة للعمالة المنزلية كشركة مساهمة كويتية مقفلة تنفيذا لأحكام القانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية وتعديله بموجب القانون رقم 19 لسنة 2016. وبعد ذلك بشهور وفي اغسطس الماضي أعلن رئيس مجلس ادارة شركة الدرَة للعمالة المنزلية في مؤتمر صحفي ان الشركة ستبدأ التشغيل الجزئي لها في الاسبوع الاخير من اغسطس الماضي بعد ان انتهت فعلياً من جميع الإجراءات الإدارية والرخص المطلوبة. وعلى الرغم من ذلك وبعد مرور كل تلك الفترة لم تبدأ الشركة حتى الان أعمالها الامر الذي تسبب في ارتفاع أسعار جلب الخدم الى البلاد ولَم ينفذ القانون رقم 69 لسنة 2015 ولَم يطرأ على أسعار جلب الخدم أية تغييرات بل على العكس تماماً ارتفعت الأسعار بشكل مبالغ فيه، واستمر المواطن فريسة مستهدفا من قبل مكاتب الخدم التي احتكرت بشكل كامل سوق العمالة المنزلية.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

–لماذا لم تمارس الشركة أعمالها في تلبية رغبات المواطنين في جلب العمالة حتى الآن تنفيذا للقانون واللائحة الداخلية ونظام الشركة الأساسي؟

–هل اتخذ قرار من قبل الشركة بإيقاف جلب العمالة المنزلية من الخارج؟ ان كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسباب التي أدت الى اتخاذ هذا القرار، ان كانت الإجابة بلا فلماذا لم تُمارس الشركة أعمالها حتى تاريخه؟

– يرجى تزويدي بخطة الشركة والمهام التي أنجزتها حتى تُمارس عملها في جلب العمالة؟

– يرجى تزويدي بعقود ورواتب القياديين بالشركة وهل صرفت لهم مكافآت أو علاوات إضافية عن الفترة نفسها، مع ذكر أسباب الصرف؟

النائب خالد العتيبي

أكد أهمية تحفيز الكفاءات الوطنية وتحقيق الأمان الوظيفي لهم

الحويلة: إلغاء بدل «الطارئة» في الكهرباء يخالف التوجه لتكويت القطاع الحكومي

النائب محمد الحويلة

أكد النائب د. محمد الحويلة أن إلغاء مكافأة بدل الأعمال الطارئة، المعروفة باسم «مكافأة العيار» عن المهندسين والفنيين الجدد بوزارة الكهرباء والماء مؤشر سلبي سيؤدي إلى إحجام الكفاءات الوطنية عن العمل بهذا القطاع الحيوي.

وقال د. الحويلة: إن هذه المكافأة أقرت في 2002 للتغلب على مشكلة عزوف المهندسين والفنيين الكويتيين عن العمل في مواقع العمل البعيدة ومن ثم فإن وقف المكافأة الآن رسالة بأن هناك من يسير عكس توجه الدولة لتكويت القطاع الحكومي خصوصاً المرافق الحيوية ومنها مرفق الكهرباء والماء.

وأضاف، أنه بدلاً من تشجيع وتحفيز الكفاءات الوطنية على الاستمرار في العمل تم وقف الكثير من البدلات المستحقة مثل بدلات الطعام والشاشة والمناطق النائية والأعمال الشاقة، والآن وصل الأمر إلى إلغاء بدل الأعمال الطارئة.

وأوضح، أن الحديث عن اللجوء إلى مثل هذه القرارات في حق العمالة الوطنية كخطوة أولى لخصخصة قطاع الكهرباء والماء، أمر مرفوض تماماً، فلا يجوز خصخصة قطاعات خدمية حيوية.

وطالب د. الحويلة بالاستماع إلى المؤسسات النقابية العمالية في وزارة الكهرباء والماء ووضع حل لهذه المشاكل حتى يستقر الوضع ويشعر المواطنون العاملون في الوزارة بالأمان الوظيفي.

الفضل يسأل عن عدد الموظفين الكويتيين المستمرين في «الكويتية»

النائب احمد الفضل

أعلن النائب احمد الفضل عن توجيهه سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح

وطالب تزويده بالآتي:

1 – كم عدد الموظفين الكويتيين (المستمرين) في العمل لدى الخطوط الجوية الكويتية؟

2 – كم عدد الموظفين الكويتيين العاملين بنظام (عقود استيعاب) بالخطوط الجوية الكويتية؟